



هيئة حقوق الإنسان  
Human Rights Commission

# تقرير موجز عن أبرز الإصلاحات والتطورات في مجال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية



راصد

2023



## مقدمة

شهدت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية؛ العديد من الإصلاحات والتطورات التاريخية في مجال حقوق الإنسان، شملت الأطر التشريعية والمؤسسية والإجراءات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتطوير وتعزيز سبل الانتصاف وفي مقدمتها القضاء الذي يعتبر الضامن الرئيس لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتعتبر هذه الإصلاحات والتطورات، والمدة القصيرة التي تحققت فيها عن إرادة سياسية مبادرة ومستجيبة لكل ما من شأنه صون حقوق الإنسان، تتمثل في توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وقيادة وإشراف صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع. وقد صدرت «رؤية المملكة 2030» التي أقرها مجلس الوزراء بقراره رقم (308) وتاريخ 18/7/1437هـ الموافق (25 أبريل 2016م)؛ لتكون منهجاً يحدد السياسات العامة للدولة، والبرامج والمبادرات، ويوظف إمكانيات المملكة وما وهبها الله من ثروات في إطار ثلاثة محاور هي: «مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح»، ويندرج تحت كل محور عدد من الأهداف التي لا تخلو من ارتباط مباشر أو غير مباشر بحقوق الإنسان، كما تناولت - نصاً وضمناً - عدداً من حقوق الإنسان، ومن أبرزها: الحق في الأمن، والصحة، والعمل، وحقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة وكبار السن، والحق في التنمية، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة، وتكوين الجمعيات ودعمها، وتبعاً لهذه الرؤية الطموحة تم إطلاق العديد من البرامج والإجراءات والتدابير التنفيذية لرؤية المملكة 2030م. وقد جاءت هذه الرؤية لتؤكد أن الإنسان هو محور التنمية وموضوعها والمستفيد منها.

ويتضمن هذا التقرير إيجازاً لأبرز الإصلاحات والتطورات التي تحققت في مجالات القضاء والعدالة الجنائية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والحيز المتاح للمجتمع المدني، وحرية الرأي والتعبير والصحافة، والحق في الخصوصية، والحق في التعليم والتدريب، والحق في الصحة، والحق في العمل وحقوق العمال، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية، والحق في التنمية والرعاية الاجتماعية، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق كبار السن، والإغاثة والأعمال الإنسانية، والتعاون والتضامن الإقليمي والدولي.

## أولاً: القضاء والعدالة الجنائية

يمثل القضاء - كما أُشير إليه آنفاً - الضامن الرئيس لاحترام وحماية حقوق الإنسان والوفاء بها على أرض الواقع، هذا بالإضافة إلى أن العدل من المبادئ التي قام عليها الحكم في المملكة العربية السعودية كما ورد في النظام الأساسي للحكم (المادة 8)، وعلى هذا الأساس حظي القضاء ومرفقه باهتمام كبير، تجلّى في الإصلاحات التاريخية وغير المسبوقة التي تحققت في مجال القضاء، وفيما يلي أبرز الإصلاحات والتطورات في مجال القضاء والعدالة الجنائية:

1. صدور تنظيم الهيئة السعودية للمحامين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (317) وتاريخ 8 / 7 / 1436 هـ الموافق (27 أبريل 2015م)، متضمناً عدداً من الأحكام التي من شأنها دعم دور المحامين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
2. صدور قرار مجلس الوزراء رقم 289 وتاريخ 4 / 7 / 1437 هـ الموافق (11 أبريل 2016) القاضي بالموافقة على تنظيم جديد لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ تم من خلاله تحديد اختصاصات الهيئة، ووضع الإجراءات والتدابير الكفيلة بممارستها بالتنسيق مع أجهزة الضبط الجنائي.
3. صدور الأمر الملكي رقم أ/240 وتاريخ 22 / 9 / 1438 هـ الموافق (17 يونيو 2017م) القاضي بتعديل مسمى «هيئة التحقيق والادعاء العام» ليصبح «النيابة العامة» ومنحها الاستقلال التام في مزاولة مهامها، وارتباطها بالملك مباشرة.
4. صدور تعميم وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء في 2018م المتضمن تفعيل نظام القضاء بالمرافعة أمام محاكم الاستئناف.
5. صدور قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (441 / 11 / 40) وتاريخ 16 / 4 / 1440 هـ الموافق (23 ديسمبر 2018) المتضمن أنه يجب على المحكمة قبل تقرير العقوبة الجزائية النص على ثبوت إدانة المتهم، وعلى الوصف الجرمي للفعل الموجب للعقوبة، على ألا يكون توجه التهمة أو الشبهة من الأوصاف التي يدان بها المتهم.
6. صدور اللائحة التنفيذية لإجراءات الاستئناف بموجب قرار وزير العدل رقم 5134 وتاريخ 21 / 9 / 1440 هـ الموافق (26 مايو 2019) مما يعد تطوراً في مجال التقاضي، وذلك بتناولها إجراءات الاستئناف تدقيقاً ومرافعة.
7. إلغاء عقوبة الجلد التعزيرية بصدور قرار الهيئة العامة للمحكمة العليا رقم 40/م

وتاريخ 24 / 6 / 1441 هـ الموافق (18 فبراير 2020) الذي قررت فيه بالأغلبية على المحاكم الاكتفاء في العقوبات التعزيرية بالسجن أو الغرامة أو بمهما معاً، أو عقوبات بديلة بحسب ما يصدره ولي الأمر من أنظمة وقرارات بهذا الشأن.

8. صدور الأمر الملكي في مارس 2020 بإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين صدرت عليهم أحكام نهائية بالإعدام قبل صدور نظام الأحداث على جرائم ارتكبوها وهم دون سن (الثامنة عشرة)، وتطبيق نظام الأحداث عليهم.

9. تعزيز مبدأ علانية الجلسات وتيسير الإجراءات المتعلقة بالمرافعات، وذلك بتوثيق جلسات المحاكمات بالصوت والصورة في المحكمة الجزائية.

10. رفع القدرات الوطنية للقضاة، وذلك من خلال مركز التدريب العدلي التابع لوزارة العدل، والذي قام بعقد العديد من البرامج التدريبية الموجهة للقضاة والمحامين، التي تتضمن التدريب على الاستناد إلى الأحكام الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

11. إطلاق المديرية العامة للسجون التابعة لوزارة الداخلية خدمة (فرجت) وهي خدمة إلكترونية يتم من خلالها السداد عن سجناء الحقوق المالية من قبل ذويهم أو فاعلي الخير، مما أسهم في معالجة الاكتظاظ في السجون.

12. إنشاء المحاكم المتخصصة لتوحيد جهات التقاضي، حيث تم افتتاح محاكم تجارية ومحاكم عمالية ومحاكم أحوال شخصية منتشرة في مختلف محافظات ومناطق المملكة، بالإضافة إلى دوائر متخصصة داخل منظومة المحاكم العامة، ودوائر استئناف متخصصة في عدد من مدن المملكة.

13. أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - في فبراير 2021 عن منظومة التشريعات المتخصصة التي تشمل مشروع النظام الجزائي العقوبات التعزيرية الذي يعزز مبدأ مشروعية التجريم والعقاب، وضمانات المتهم، وحقوقه، وإرساء قواعد عامة في العدالة الجنائية، وغيره مما يسهل معه التنبؤ بالأحكام، ومشروع نظام المعاملات المدنية الذي ينظم العلاقات القانونية بين الأفراد، وتنظيم طرائق حل النزاعات المدنية، ونظام الأحوال الشخصية، الذي ينظم شؤون الأسرة بما في ذلك حقوق الزوجين، وحقوق الأطفال، وأخيراً نظام الإثبات الذي يحدد الطرق المعتمدة للإثبات القانوني.

14. صدور نظام الإثبات بموجب المرسوم الملكي رقم (م/43) وتاريخ 26 / 5 / 1443هـ الموافق (30 ديسمبر 2021م)، متضمناً الأحكام التي تحدد الطرق النظامية للإثبات القانوني، مما سيسهم في حماية الحقوق والحد من النزاعات.

15. صدور نظام الأحوال الشخصية في 9 مارس 2022م، والذي يتناول الأحكام المنظمة للعلاقة الأسرية، ويهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسرة باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، وضبط السلطة التقديرية للقضاء بما يعزز استقرار الأحكام القضائية ويحد من اختلاف الأحكام، وتأطير العلاقات بين أفراد الأسرة وحماية حقوقهم، وتسريع الفصل في المنازعات الأسرية.

## ثانياً: تعزيز وحماية حقوق الإنسان

يُعتبر الإرهاب والتطرف من العوامل التي تقوّض التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، وعليه فإن مكافحتهما بشتى السبل وجه من أوجه تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفي المقابل، فإن أي تدابير متخذة لمكافحة الإرهاب والتطرف ينبغي ألا تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان، وهو ما سعت إليه المملكة من التدابير الإصلاحية التي اتخذتها في هذا السياق، ومن أبرزها:

16. إنشاء مركز «الحرب الفكرية» في 30 أبريل 2017م ويختص بمواجهة جذور التطرف والإرهاب، وترسيخ مفاهيم الإسلام الصحيحة، كما يحصّن الشباب حول العالم من التطرف من خلال برامج وقائية وعلاجية، ومن أهداف المركز، تكوين فهم عميق ومؤصل لمشكلة التطرف من خلال أسباب وكوامن النزعات المتطرفة، وفهم الأدوات والمنهجيات التي تستخدمها الجماعات المتطرفة، وتحديد الفئات المستهدفة من قبل تلك الجماعات، والتعاون الفعّال مع المؤسسات الوطنية والعالمية.

17. إنشاء المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف «اعتدال» الذي افتتحه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بتاريخ 25/8/1438هـ الموافق (21 مايو 2017م)، مما يعد تطوراً مؤسسياً لمكافحة الإرهاب، باعتباره يُعنى برصد وتحليل الفكر المتطرف لمواجهته والوقاية منه، بالتعاون مع الدول والمنظمات ذات العلاقة.

18. صدور نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله بالمرسوم الملكي رقم (م/21) وتاريخ 12 / 2 / 1439 هـ الموافق (1 نوفمبر 2017م)، الذي عرّف الجريمة الإرهابية، والجوانب الإجرائية المتعلقة بالقبض والتوقيف وتوكيل المحامين والإفراج المؤقت، والمحكمة المختصة في نظر القضايا ذات الصلة، وحدد الجرائم والعقوبات، وتم تعديل نظام مكافحة جرائم الإرهاب بالمرسوم الملكي رقم (م/142) وتاريخ 19 / 10 / 1441 هـ وتمويله بما يكفل تعزيز الضمانات الجنائية.
19. تطوير دور التوقيف والسجون التابعة لرئاسة أمن الدولة، وقد أشاد المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب خلال زيارته للمملكة في عام 2017 بعدد من السجون التابعة لرئاسة أمن الدولة.
20. تعويض المتضررين من المتهمين والمحكوم عليهم وفقاً لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، مما يعد تعزيزاً لسبل الانتصاف (Remedies).
21. تدريس مقرر حقوق الإنسان في مادة الأنظمة التي تدرس في مراكز تدريب السجون، كما أصبح مقرر حقوق الإنسان من المتطلبات الأساسية في برامج التدريب للعاملين في السجون.
22. اعتماد العمل ببرنامج الفرد الأساسي، ومن ضمن المقررات المعتمدة مقررات خاصة بتنمية مهارات الاتصال، وهي تعنى بتنمية وتطوير الذات، ورفع مستوى الأداء الإنساني للمتدربين، وكذلك مقررات قانونية تمكن العاملين من معرفة حقوقهم وواجباتهم أثناء أداء مهامهم.

### ثالثاً: الحيز المتاح للمجتمع المدني

جاءت رؤية المملكة 2030 معززةً لدور المجتمع المدني من خلال مستهدفاتها وبرامجها والمبادرات المنبثقة عنها، وهو ما يمثل إقراراً بالدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطوراً كبيراً في مجال تعزيز دور المجتمع المدني وحمايته، ومن أبرز الإصلاحات المرصودة في هذا الجانب:

23. إنشاء صندوق دعم الجمعيات وفقاً لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية؛ بهدف بدعم وتطوير برامج الجمعيات لضمان مواصلة وفاعلية أنشطتها.
24. صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمرسوم الملكي رقم (م/8) وتاريخ 19 / 2 / 1437هـ الموافق (1 ديسمبر 2015م)، متضمناً أحكاماً تيسر إجراءات تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث تضمن النظام في مادته (8) أن يقدم طلب إنشاء الجمعية من عدد لا يقل عن (عشرة) أشخاص سعوديين من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية بعد أن كان الحد الأدنى لعدد مقدمي طلب الإنشاء (عشرين) شخصاً، وأنه على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الرد على طلب إنشاء الجمعية خلال (ستين) يوماً من تاريخ استكمال مسوغات الطلب، وعدم الرد خلال هذه المدة يعد بمثابة موافقة على إنشاء الجمعية.
25. صدر نظام العمل التطوعي بالمرسوم الملكي رقم م/٧٠ وتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٤٤١هـ، ويهدف النظام إلى تنظيم العمل التطوعي، وتطويره، ونشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وتنظيم العلاقة بين أطراف العمل التطوعي.
26. تزايد عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المملكة، فقد بلغ عددها (2816) جمعية ومؤسسة.
27. تشكيل مجلس خاص للجمعيات، ومجلس آخر للمؤسسات الأهلية، مما أسهم في تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيله.
28. توقيع مذكرة تعاون بين وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية، للإسهام في تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق، واستقطاب الكفاءات الوظيفية واستبقائها في منظمات القطاع غير الربحي من خلال مبادرات وأدوات تقدم بالشراكة بين الطرفين، لتحسين بيئة العمل في القطاع وبما يحقق معدلات التوظيف المستهدفة.
29. حصول مؤسسة الملك خالد، ومؤسسة الملك سعود، وجمعية النهضة النسائية على الصفة الاستشارية كمنظمة غير حكومية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.
30. إطلاق المنصة الوطنية للعمل التطوعي التي تعتبر بيئة آمنة تخدم وتنظم العلاقة بين القطاعات المختلفة والمتطوعين، وتسجيل ما يزيد عن (575) ألف متطوع و(3,750) جهة من القطاع الحكومي والقطاع غير الربحي.

31. قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بإطلاق مشروع تطوير (المحفزات القانونية والتشريعية للاستثمار الاجتماعي) والذي يهدف لسن تشريعات تحفز سوق الاستثمار الاجتماعي وتذلل العقبات التشريعية التي تواجهه.

32. تدشين إجراءات تأسيس عدة استثمارات اجتماعية بالشراكة بين الوزارة والقطاع غير الربحي والقطاع الخاص بهدف تحفيز ضخ الأموال في الاستثمارات الاجتماعية ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي والاستدامة المالية.

33. عملت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على التوسع في إنشاء الجمعيات التخصصية وابتكار عدة طرق بهدف تسريع تأسيس الجمعيات الأهلية، وعليه فقد تم تأسيس أكثر من (700) جمعية أهلية بمختلف التخصصات وفي جميع مناطق المملكة، وجميعها تخدم الأولويات والاحتياجات التنموية، ويتم العمل حالياً على ما يلي:

- مشروع الخطة التطويرية لتغطية الاحتياجات التنموية.
- مشروع حملات التوعية وتعريف المجتمع بمجالات التنمية في القطاع غير الربحي.
- مشروع تأسيس جمعيات التمكين الاقتصادي الاجتماعي.
- تعظيم الأثر المجتمعي لأعمال المنظمات غير الربحية

## رابعاً: حرية الرأي والتعبير والصحافة

تكفل أنظمة المملكة حرية الرأي والتعبير والصحافة بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي أجازت إخضاع هذه الحريات لعدد من القيود القانونية والضرورية حماية لعدد من المصالح، وهي: النظام العام، والآداب العامة، والصحة العامة، وحقوق الآخرين وسمعتهم، وقد تم رصد العديد من التدابير الإيجابية المتخذة في هذا الجانب، ومن أبرزها:

34. صدور قرار مجلس الوزراء رقم 713 وتاريخ 30 / 11 / 1438هـ الموافق (22 أغسطس 2017م) القاضي بأن تقوم الجهات الحكومية بنشر المشروعات والقواعد أو اللوائح أو القرارات الداخلية في اختصاصها على موقعها بما يمكن الجهات والأفراد المعنيين من إبداء مرائياتهم وملحوظاتهم حولها.

35. صدور نظام الإعلام المرئي والمسموع بموجب المرسوم الملكي رقم (م/33) وتاريخ 25 / 3 / 1439هـ الموافق (13 ديسمبر 2017م)، الذي أكد في المادة (5) منه



على احترام حرية الرأي والتعبير بما لا يتعارض مع الأنظمة والضوابط ذات الصلة. 36. قيام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بتوفير مناخ مناسب لمناقشة العديد من المشكلات والقضايا التي تهم المواطنين مع تمتعه بالاستقلالية في اختيار موضوعاته وممارساته، وذلك من خلال اللقاءات الوطنية والمؤتمرات والندوات وحلقات النقاش.

### خامساً: الحق في الخصوصية

يعتبر الحق في الخصوصية من الحقوق المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم ونظام الإجراءات الجزائية، وقد توجت الجهود المتخذة بصدور نظام حماية البيانات الشخصية، وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنه النظام:

37. صدور نظام حماية البيانات الشخصية بموجب بالمرسوم الملكي رقم م/19 وتاريخ 9/ 2/ 1443هـ، وتضمن النظام حقوق صاحب البيانات الشخصية، ومعالجة البيانات الشخصية أو تغيير الغرض من معالجتها، واختيار جهة المعالجة، وتحديد مدد لممارسة حق الوصول إلى البيانات، وجمعها، ومحتواها، وإتلافها، واعتماد سياسة لخصوصيتها، ووسائل وعناصر جمعها والمحافظة على أسرارها، وإصدار اللوائح. سادساً: الحق في التعليم والتدريب

أسهمت رؤية المملكة 2030 وبرامجها والمبادرات المنبثقة عنها، في تطوير التعليم والتدريب وبلوغ مستويات متقدمة في جودة التعليم، ومخرجاته، بما يتناسب مع حاجة سوق العمل، وفيما يلي أبرز الإصلاحات المتعلقة بالحق في التعليم والتدريب: 38. صدر القرار الوزاري رقم (89263) وتاريخ 17/ 10/ 1438هـ الموافق (11 يوليو 2017م) الذي بموجبه أطلقت وزارة التعليم مبادرة التربية البدنية المعززة لصحة الطالبات، وهي مبادرة تستهدف إنشاء وتجهيز (500) صالة رياضية سنوياً.

39. صدور الموافقة على تشكيل أول مجلس لشؤون الجامعات في المملكة في فبراير 2020م، بعد صدور نظام الجامعات الجديد، وتطبيق نظام الجامعات الجديد على (3) جامعات كمرحلة أولى ويتولى مجلس شؤون الجامعات عددًا من الاختصاصات من أبرزها: إقرار سياسات واستراتيجيات للتعليم الجامعي، وإعداد اللوائح التنظيمية للجامعات والكليات الأهلية وفروع الجامعات الأجنبية في السعودية والرقابة عليها، وكذلك إقرار اللوائح المالية والإدارية والأكاديمية المنظمة للاستثمار والإيرادات

الذاتية للجامعات، وإدارة الأوقاف، كما يتولى إقرار اللوائح المنظمة للجمعيات العلمية والكراسي البحثية ومراكز البحث والابتكار وريادة الأعمال في الجامعات، وغير ذلك من الاختصاصات ذات العلاقة.

40. إطلاق «مبادرة التعلم مدى الحياة» (استدامة) وهي إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني المنبثق عن «رؤية المملكة 2030»، وتسعى لمحو الأمية وتمكين الأفراد من الاستفادة من فرص التعلم والتدريب المتنوعة، وتستهدف الكبار من الجنسين من عمر (15-50 سنة).

41. تفعيل التعليم عن بعد خلال أزمة كورونا (كوفيد 19) وإطلاق عدد من المبادرات المعززة للتعليم عن بعد ومنها، مبادرة «كلنا عطاء» التي تضمنت تزويد العديد من الطلاب بشرائح اتصال مجانية، وأجهزة لوحية.

42. زيادة عدد الجامعات، حيث بلغ عددها في المملكة (29) جامعة حكومية و(35) جامعة وكلية أهلية حتى نهاية عام 2020م، مما يشير إلى الاهتمام بتمكين المواطنين من مواصلة التعليم الجامعي.

43. إطلاق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد في سبتمبر 2021م، برنامج تنمية القدرات البشرية، وهو أحد برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، ومن ضمن أهدافه: بناء رحلة تعليمية متكاملة، تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم، تحسين مخرجات التعليم الأساسية.

## سابعاً: الحق في الصحة

تم اتخاذ العديد من التدابير الرامية إلى بلوغ أفضل المستويات في مجال الحق في الصحة البدنية والنفسية في إطار رؤية المملكة 2030، ومن أبرز الإصلاحات المرصودة في هذا الجانب:

44. إنشاء المركز السعودي لسلامة المرضى في 2017م، ويمثل المرجعية الوطنية لجميع الأمور المتعلقة بسلامة المرضى والحد من الأخطاء الطبية والأضرار المتعلقة بها وسيعمل على وضع الاستراتيجية الوطنية لسلامة المرضى بما يتماشى مع مبادرات برنامج التحول الوطني للقطاع الصحي.

45. تدشين مركز البلاغات الصحية (937) بتاريخ 22/ 6/ 1438هـ الموافق (21 مارس 2017م) لتقديم عدد من الخدمات منها استقبال ورصد بلاغات المرضى، وتقديم الاستشارات الطبية على مدار الساعة.
46. صدور نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم، بالمرسوم الملكي رقم (م/41) وتاريخ 16/4/1439هـ الموافق (3 يناير 2018م)، وصدور اللائحة التنفيذية للنظام.
47. إنشاء المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 685 وتاريخ 27/ 11/ 1440هـ الموافق (30 يوليو 2019م) بهدف صناعة برامج وطنية تسهم في تعزيز الصحة النفسية، وتهيئة حياة أفضل لأفراد المجتمع، وتعزيز المشاركة الإيجابية، ودعم الفئات الأكثر عرضة للاضطرابات النفسية.
48. صدور اللائحة التنفيذية لنظام الرعاية الصحية النفسية المعدلة 1441هـ، بالقرار الوزاري رقم 838102 وتاريخ 20/ 4/ 1441هـ.
49. صدور قرار مجلس الوزراء رقم 401 وتاريخ 18/7/1441هـ، القاضي بإنشاء هيئة الصحة العامة التي تهدف إلى حماية الصحة العامة وتعزيزها.
50. صدور توجيه خادم الحرمين الشريفين في 6/8/1441هـ الموافق (30 مارس 2020) بتقديم الرعاية الصحية لجميع المصابين بفيروس كورونا (كوفيد-19) أو المحتمل إصابتهم به من المواطنين، والمقيمين، مخالفي نظام الإقامة مجاناً.
51. زيادة عدد مراكز الرعاية الأولية المنتشرة في جميع محافظات المملكة ومناطقها الإدارية ليصل إلى (2257) مركزاً صحياً حتى أكتوبر 2020م، تعنى بتقديم الرعاية الأولية للمستفيدين.
52. إطلاق المسار الوطني الجديد لخدمات الرعاية الصحية للحوامل، والمشروع الوطني للوقاية من المخدرات (نبراس).
53. تنفيذ (36) مستشفى جديداً ومدينتين طبييتين بطاقة سريرية تبلغ (11.300) سرير.
54. إطلاق مبادرة (أولوية) لتيسير حصول الفئات المستهدفة على الخدمات الصحية، وتشمل الفئات المستهدفة: ذوي الإعاقة، وكبار السن فوق (60) سنة، ومرضى الرعاية الصحية المنزلية، بالإضافة إلى الحالات التي تقرها لجنة طبية مختصة.

55. تضمنت مبادرة تطوير العناية المركزة والطوارئ لضمان سرعة وجودة تلك الخدمات (MOH 0013) المرتبطة بالهدف الاستراتيجي (تسهيل الحصول على الخدمات الصحية) زيادة نسبة توافر أسرة العناية المركزة في جميع أنحاء المملكة من خلال تشغيل وتجهيز أسرة إضافية في أقسام العناية المركزة في المراكز التابعة لوزارة الصحة، بالإضافة إلى إدخال المزيد من التحسينات على الأنظمة والعمليات وتطوير العاملين، ويشمل نطاق المشروع أيضاً تطوير خدمات أقسام الطوارئ في جميع أنحاء المملكة من خلال توسعة أقسام الطوارئ وتشغيل أسرة إضافية من أجل الوصول إلى المستهدف المطلوب، وقد تم تشغيل (9) أقسام للعناية المركزة في (9) مستشفيات موزعة على مختلف المناطق، و تم الانتهاء من (7) مشاريع وتوسعة أقسام العناية المركزة، وجاري العمل في عدد آخر من المشاريع تشمل مختلف المناطق.

56. استحداث وحدة لتأهيل وتشغيل المستشفيات بالإدارة العامة لشؤون المستشفيات للإشراف على تشغيل المستشفيات الجديدة، وقد تم البدء في تشغيل عدد (12) مستشفى، ويتم حالياً متابعة تشغيل عدد (15) مستشفى. 57. افتتاح عيادات (تطمين) و (تأكد) المعنية بإجراء الفحوص المتعلقة بوباء كورونا (كوفيد 19) لجميع السكان دون تمييز.

58. نشر جميع المعلومات المتعلقة بوباء كورونا (كوفيد19-) بشكل يومي، وتمكين جميع السكان من الوصول إليها، بالإضافة إلى تنمية الوعي الصحي المتعلق بهذا الوباء.

## ثامناً: الحق في العمل وحقوق العمال

تحققت العديد من الإصلاحات التاريخية في مجال حقوق العمل وحقوق العمال، وقد أسهمت رؤية المملكة 2030 في توفير العديد من الوظائف، وخفض معدل البطالة، وتعزيز بيئة العمل ونحو ذلك من المكاسب الكبيرة، وفيما يلي استعراض لأبرز الإصلاحات المتعلقة بالحق في العمل وحقوق العمال:

59. صدرت السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، والتي تهدف للقضاء على أي تمييز في هذا المجال من خلال تطوير الأنظمة والسياسات، ووضع الإجراءات والبرامج والمبادرات لتمكين الفئات

- الأقل فرصاً من دخول سوق العمل والاستمرار فيه، ونتيجة لذلك سجل معدل البطالة خلال عامي 2016 و2020 انخفاضاً كبيراً من 11.6% إلى 5.8%.
60. صدور المرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 27/ 11/ 1440هـ الموافق (30 يوليو 2019م) متضمناً تعديل عدد من مواد نظام العمل ومن أبرزها، المادة (2) حيث تم تعديل تعريف العامل ليصبح « كل شخص طبيعي - ذكراً أو أنثى - يعمل لمصلحة صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر، ولو كان بعيداً عن نظارته»، والمادة (3) لتكون « العمل حق للمواطن، لا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام، والمواطنون متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواء أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه».
61. قيام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية باستقبال شكاوى العمال الوافدين على الرقم الموحد (19911) بعدة لغات مختلفة مما يعد تطوراً في مجال تفعيل وسائل الانتصاف.
62. التوسع في اتخاذ العديد من التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق العاملين في الخدمة المنزلية، كتدابير التوعية التي تضطلع بها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، وما تقوم به لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص من رصد للأسباب المؤدية إلى ارتكاب جرائم الاستغلال، وكذلك ما تقوم به كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهيئة حقوق الإنسان من دور رقابي، وتشمل تلك التدابير أيضاً تطوير آليات الاستقدام، وتطوير الرقابة والإشراف على الممارسين، وتطوير آليات الدعم والحماية.
63. استحداث نظام العمل المرن في أغسطس 2020م، الذي يهدف إلى زيادة فرص الباحثين عن عمل في الحصول على وظائف مرنة، وكذلك تمكينهم من الانخراط في سوق العمل ورفع مهاراتهم وخبراتهم.
64. صدور التنظيم الموحد لبيئة العمل في منشآت القطاع الخاص في سبتمبر 2020م، الذي يهدف إلى تهيئة بيئة العمل الجاذبة والآمنة ومواكبة تطورات سوق العمل.
65. توظيف أكثر من (400) ألف شخص خلال عامي 2019 و2020م من خلال برامج التوظيف القطاعية والاتفاقيات مع الجهات المشرفة.

66. رفع الحد الأدنى لرواتب السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى (4) آلاف ريال في 2020م.

67. تدشين منصة (مرن) عام 2020م، التي توفر وظائف وجدول عمل مرنة وتربط الشركات مع طالبي العمل في وظائف مختارة باستخدام تقنيات متقدمة.

68. إطلاق منصة (مدد) عام 2020م لتمكين المنشآت من تنظيم وإدارة أجور العاملين وفق عمليات متكاملة ومتطورة.

69. تدشين منصة (مسار الرقمية) في 2020م، التي تحتوي على حزمة من الخدمات الإلكترونية، المعنية بعمل الموظف في القطاع العام، منذ تعيينه، وحتى بلوغه مرحلة نهاية الخدمة.

70. أعادت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية هندسة إجراءات الاستقدام ورفع جودة الاستقدام لتحقيق عدة أهداف منها الشفافية، رفع التنافسية، وحفظ حقوق أطراف العلاقة التعاقدية، حيث صدر القرار الوزاري رقم 73945 بشأن اعتماد منصة (مساند) لإصدار التأشيرات الإلكترونية، وهي عبارة عن منصة إلكترونية ومنظومة جديدة ومتكاملة تسهل إجراءات التعاقد مع العمالة المنزلية لضمان حقوق جميع أطراف العلاقة التعاقدية.

71. التوسع في الزيارات الرقابية على المكاتب والشركات المعنية بالاستقدام؛ لرصد المخالفات المتعلقة باستخدام التأشيرات لغير ما أصدرت لأجله، وقد بلغ مجموع تلك الزيارات في عام 2020 (12369) زيارة، وبلغ عدد المخالفات المرصودة (2199) مخالفة.

72. إطلاق ثلاث مشاريع تتعلق بالحق في العمل، وهي: «أعمل بوعي» بهدف نشر المعرفة بمبادرات وبرامج مكتب تحقيق الرؤية ورفع الوعي داخلياً في الوزارة وخارجياً في سوق العمل، وإطلاق موقع الثقافة العمالية، حيث تم طوير الموقع الإلكتروني لنشر المعرفة حول الحقوق والواجبات والأنظمة في إطار الثقافة العمالية وتقديم الخدمات الإلكترونية، وأخيراً إطلاق مشروع التدريب على نظام العمل على منصة (دروب) وهو مشروع معني بوضع برنامج تدريب عن نظام العمل على منصة دروب ويستهدف الباحثين عن عمل.

73. تم اتخاذ العديد من التدابير لمعالجة الآثار المترتبة على وباء كورونا (كوفيد 19) في سياق الحق في العمل وحقوق العمال، ومن أبرزها:

- تفعيل العمل عن بعد.
- تأجيل تحصيل الرسوم البلدية من منشآت القطاع الخاص.

- إعفاء الوافدين المنتهية إقاماتهم من تاريخه وحتى 30 يونيو 2020 من المقابل المالي، وذلك من خلال تمديد فترة الإقامات الخاصة بهم لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.
- أطلق البنك المركزي السعودي برنامج تصل قيمته (50) مليار سعودي، ويشمل البرنامج دعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، دعماً للقطاع الخاص للقيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي لدعم الجهود الحكومية لمكافحة فيروس كورونا - كوفيد 19.
- تخصيص دعم حكومي من قبل منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لمنشآت القطاع بمبلغ (17.3) ريال وذلك لتمكينها من النمو، والإسهام في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على التوظيف في إطار دعم الجهود للتخفيف من آثار التدابير الاحترازية لمكافحة هذا الوباء.
- تحمل الدولة ما نسبته %60 من رواتب الموظفين في القطاع الخاص، حفاظاً على الوظائف.
- تخفيض قيمة فاتورة الكهرباء للمستهلكين في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية قدرها %30 لمدة شهرين (إبريل - مايو) مع إمكانية التمديد إذا استدعت الحاجة.
- دعم الأفراد (رجالاً أو نساءً) العاملين بشكل مباشر والذين ليسوا تحت مظلة أي شركة ومسجلين لدى الهيئة العامة للتنقل في أنشطة نقل الركاب وتم إيقافهم بسبب الإجراءات الوقائية، وذلك من خلال دفع مبلغ بمقدار الحد الأدنى من الرواتب لهم.
- 74. إطلاق مبادرة «تحسين العلاقة التعاقدية» وهي إحدى مبادرات رؤية المملكة 2030 التي تستهدف تحسين سوق العمل وزيادة معدلات التوظيف، وتحسين مستوى الإنتاجية والمساعدة في استقطاب الكفاءات العالمية إضافة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وأتاحت المبادرة عدد من الخدمات وذلك وفق ما يلي:
- خدمة التنقل الوظيفي: وهي خدمة تسمح للعامل الوافد بالانتقال لمنشأة أخرى بعد اكمال 12 شهر من أول دخول للمملكة دون اشتراط موافقة صاحب العمل الأول وفق الضوابط التي تحمي طرفي العلاقة التعاقدية.
- خدمة الخروج النهائي: وهي خدمة تسمح للعامل الوافد برفع طلب الخروج النهائي خلال سريان عقد العمل أو بعد انتهاءه بشكل آلي في نظام أبشر ويحق للعامل مغادرة المملكة دون اشتراط موافقة صاحب العمل وفق الضوابط التي تحمي طرفي العلاقة التعاقدية والمتفق عليها مع فريق العمل.

- خدمة الخروج والعودة: وهي خدمة تسمح للعامل الوافد يرفع طلب الخروج والعودة خلال سريان عقد العمل بشكل آلي في نظام أبشر، ويحق للعامل مغادرة المملكة دون اشتراط موافقة صاحب العمل وفق الضوابط التي تحمي طرفي العلاقة التعاقدية والمتفق عليها مع فريق العمل.
- 75. إطلاق برنامج «الفحص المهني» بتاريخ 7 مارس 2021م، لضمان كفاءة العمالة المهنية في سوق العمل السعودي.
- 76. تضمن برنامج تنمية القدرات البشرية - المشار إليه في بند الحق في التعليم والتدريب - والذي أطلقه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد في سبتمبر 2021م، ضمن أهدافه: ضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل، التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل، تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

## تاسعاً: مكافحة الاتجار بالأشخاص

خطت المملكة خطوات متقدمة في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، من خلال اتخاذ العديد من التدابير التشريعية، والمؤسسية والإجرائية والقضائية الرامية إلى مكافحة هذه الجرائم والوقاية منها، وقد نتج عن تلك التدابير رفع تصنيف المملكة في مؤشر الاتجار بالأشخاص في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية من المستوى 3 (Tier 3) وهو أدنى مستوى، إلى المستوى الثاني - قائمة المراقبة (Tier 2 watch list) في عام 2020، ومن المستوى الثاني - قائمة المراقبة إلى المستوى الثاني (Tier 2) في عام 2021، وفيما يلي استعراض لأبرز الإصلاحات والتطورات في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص:

77. تم إطلاق الآلية الوطنية لإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص في أغسطس 2020، والتي تهدف إلى توثيق حالات وقضايا الاتجار بالأشخاص ابتداءً من رصدها وحتى الفصل فيها من قبل المحاكم المختصة، وإرشاد العاملين في الجهات المعنية بالإجراءات التي ينبغي اتباعها في كل مرحلة وفقاً لنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص. وتم الانتهاء من بناء نظام الكتروني ويجري حالياً التنسيق لتدريب



- ضباط الاتصال في جميع الجهات ذوات العلاقة، كما يجري استكمال إجراءات الربط الإلكتروني مع الجهات المعنية بآلية الإحالة الوطنية.
78. إطلاق مبادرة «تحسين العلاقة التعاقدية» (في نوفمبر 2020م) وهي إحدى مبادرات رؤية المملكة 2030 التي تعزز من حقوق وحرية العامل، وسيتم الإشارة إلى تفاصيل هذه المبادرة في قسم العمل من هذا التقرير.
79. تخصيص دوائر جزائية في المحاكم المعنية للنظر في قضايا الاتجار بالأشخاص.
80. إنشاء دوائر في النيابة العامة متخصصة بالتحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص في جميع فروع النيابة العامة
81. أعدت وزارة الداخلية عدة نماذج بهدف ضمان تلبية المعايير الدولية الإنسانية في عمليات التوقيف والإبعاد، والتأكد من عدم انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية، والكشف عن الحالات المحتملة لضحايا الاتجار بالأشخاص، وتطبيق المعايير والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، وتمكين الموقوف من الوصول لتألية إنصاف وتبليغ عن حالات سوء المعاملة أو ادعاءات الإيذاء.
82. تم اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص للأعوام 2021-2023م، بتاريخ 25/12/1442هـ، الموافق 25 يوليو 2021م، وتم إعداد الخطة بالتنسيق مع الجهات المعنية باللجنة والمنظمات الدولية (unodc- iom)، وتتضمن الخطة أربع محاور استراتيجية (الوقاية، والحماية والمساعدة، والملاحقة القضائية، والشراكات والتعاون)، كما تم بناء الأهداف الاستراتيجية والأنشطة والمبادرات المتعلقة بكل هدف بشكل تفصيلي ووفقاً لمستهدفات قابلة للتحقيق.
83. العمل على إنشاء ملحقيات عمالية في سفارات المملكة في الدول التي يتم استقدام العمال منها.
84. قامت اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بتدريب أكثر من (2234) متدرباً، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، والمنظمة الدولية للهجرة IOM.

## عاشراً: الحق في المشاركة في الحياة الثقافية

تم اتخاذ العديد من التدابير التي أسهمت في تعزيز الحق في المشاركة في الحياة الثقافية للجميع دون تمييز، ومن تلك التدابير:

85. إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 496 وتاريخ 14/9/1439 هـ الموافق (29 مايو 2018م)، وتتولى الهيئة أنشطة الملكية الفكرية في المملكة.

86. الموافقة على إصدار تراخيص لدور السينما وصدور اللائحة التنفيذية لنظام الإعلام المرئي والمسموع بتاريخ ٤ / ٣ / ١٤٤٠ هـ الموافق (12 نوفمبر 2018) متضمنةً أحكاماً تفصيلية تنظم أنشطة الإعلام المرئي والمسموع بما فيها السينما وخدماتها.

87. إطلاق برنامج الابتعاث الثقافي وإطلاق منصته الإلكترونية في يناير 2020م.

88. تم إنشاء ثنائيات الدرعية في مايو 2020م، وهي مؤسسة ثقافية سعودية تعنى بالفنون المعاصرة.

89. صدور نظام صندوق التنمية الثقافي بموجب المرسوم الملكي (م/45) وتاريخ 23/5/1442هـ.

90. إنشاء (11) هيئة ثقافية في فبراير 2020م، تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيمياً بوزير الثقافة، والهيئات الجديدة هي: هيئة الأدب والنشر والترجمة، وهيئة الأزياء، وهيئة الأفلام، وهيئة التراث، وهيئة فنون العمارة والتصميم، وهيئة الفنون البصرية، وهيئة المتاحف، وهيئة المسرح والفنون الأدائية، وهيئة المكتبات، وهيئة الموسيقى، وهيئة فنون الطهي.

91. ومن ضمن المبادرات الرائدة في هذا الجانب، إطلاق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع مخطط رحلة عبر الزمن والمستوحى من طبيعة العُلا وتراثها، لإحياء وتأهيل المنطقة الأثرية الرئيسة في العُلا بشكل مسؤول ومستدام.

92. التوسع في إقامة الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية والترفيهية في مختلف مناطق المملكة وضمان وصول جميع المواطنين والمقيمين إليها دونما أي تمييز.

## الحادي عشر: الحق في التنمية والرعاية الاجتماعية

يعد اعتماد رؤية المملكة 2030 إصلاحاً تاريخياً في مجال الحق في التنمية، حيث يتضافر ما اشتملت عليه من التزامات ومستهدفات وما انبثق عنها من برامج ومبادرات في تحقيق تنمية مستدامة ينعم بها الإنسان، كما تم اتخاذ العديد من التدابير المعززة للرعاية الاجتماعية، وفيما يلي استعراض لتلك الإصلاحات في هذا الجانب:

93. اعتماد رؤية المملكة 2030 والبرامج والمبادرات المنبثقة منها، مما يمثل تطوراً نوعياً في مجال التنمية حيث أتت منسجمة في مجملها مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

94. إنشاء الهيئة العامة للأوقاف بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/11) وتاريخ 26/ 2/ 1437هـ الموافق (8 ديسمبر 2015م)، وتهدف إلى تنظيم الأوقاف بما يعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي الذي ينعكس إيجاباً على حالة حقوق الإنسان.

95. صدور الأمر السامي رقم (24535) وتاريخ 25/5/1438هـ الموافق (22 فبراير 2017م)؛ القاضي باعتماد منهجية احتساب خط الفقر المطلق لقياس مشكلة الفقر في المملكة.

96. اعتماد الاستراتيجية الوطنية للبيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (454) وتاريخ 22/8/1439هـ الموافق (8 مايو 2018م).

97. اعتماد استراتيجية الأمن الغذائي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (439) وتاريخ 15/ 8/ 1439هـ الموافق (1 مايو 2018م).

98. اعتماد الاستراتيجية الوطنية للمياه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (227) وتاريخ 6/ 5/ 1439هـ الموافق (23 يناير 2018م).

99. ومن الممارسات الفضلى المرصودة في هذا المجال؛ إنشاء برنامج «حساب المواطن» لدعم الأسر السعودية في مواجهة الأثر المباشر وغير المباشر المتوقع من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، من خلال إعادة توجيه المنافع الحكومية للفئات المستحقة.

100. برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص (شريك) هو أحد برامج رؤية السعودية 2030، دشنه سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في 30 مارس 2021م،

بهدف تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي، مما يسهم في دعم النمو المستدام للاقتصاد الوطني، وتعزيز مرونة وقدرات الشركات الكبرى إقليمياً وعالمياً، وتمكين الشركات الوطنية الكبرى من تحقيق أهداف وفرص استثمارية.

101. صدور نظام الضمان الاجتماعي الجديد بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 4/ 4/ 1442هـ، الذي يهدف إلى (إرساء الوسائل والتدابير اللازمة لمعالجة حالات الفقر في المجتمع، وضمان حد أدنى من الدخل يلبي الاحتياجات الأساسية لكل مستفيد من خلال تقدير الحد الأدنى المحتسب للمعاش وتقديم الدعم المناسب، وتقديم الدعم والحماية الاجتماعية للمستفيدين مع مراعاة الأكثر احتياجاً والأكثر استحقاقاً، وتمكين المستفيد من تحقيق الاستقلال المادي والتحول إلى شخص منتج من خلال التأهيل والتدريب، ووضع الآليات التي تضمن مساعدة المستفيدين في حال الأزمات والكوارث)، وتقوم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط حالياً بخطة إصلاح نظام الحماية الاجتماعية من خلال ثلاث ركائز أساسية وهي (المساواة بين المواطنين في المساعدات الاجتماعية، وإيجاد المرونة من خلال التأمينات الاجتماعية، وتعزيز فرص العمل من خلال سوق العمل) والتي سوف تسهم في الحد من الفقر والقدرة على إدارة الأزمات الاقتصادية، وتسهم في النمو الاقتصادي، من خلال العمل على سن التشريعات والأنظمة الميسرة لتحقيقها، ويتم ذلك من خلال اعتماد برامج غير تقليدية لمعالجة الفقر.

102. إنشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فبراير 2021م، كأحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني، والذي يهدف إلى زيادة التمويل المقدم إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسد الفجوة التمويلية.

103. تأسيس المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه في 3 فبراير 2021م، وهو مركز حكومي سعودي؛ يهدف لتوحيد الجهود في رفع كفاءة وترشيد المياه وتحسين كفاءة سلسلة إمداد المياه، وتحقيق التنمية المستدامة في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030.

104. تشكيل اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار (لجنة وطنية سعودية) في 9 مارس 2021، وتُعنى بتنمية قطاع البحث والتطوير والابتكار في السعودية، وترتبط بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

105. إطلاق برنامج «صنع في السعودية»، وهو برنامج وطني سعودي أطلقته هيئة تنمية الصادرات السعودية في 28 مارس 2021م، بالشراكة مع المنظومة

الصناعية في المملكة العربية السعودية، وهو مشروع وطني وأحد مبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بهدف تحويل السعودية إلى وجهة صناعية رائدة عالمياً.

106. ومن التطورات المتحققة في مجال التنمية، ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم، وخفض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، وخفض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة، ومعدلات انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، ومعدلات انتشار الأمراض الرئيسية الأخرى، وإحراز تقدم في مجال تمكين المرأة من المشاركة في سوق العمل.

## الثاني عشر: حقوق المرأة

يعتبر مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها أكثر المجالات نصيباً من الإصلاحات والتطورات، وتؤكد ذلك كمية ونوعية التدابير المتخذة في هذا السياق، ونتائجها. ومن أبرز تلك الإصلاحات والتطورات:

107. إنشاء مجلس شؤون الأسرة بقرار مجلس الوزراء رقم (443) وتاريخ 20/ 10/ 1437هـ الموافق (25 يوليو 2016م)، ليتولى مهمة رعاية شؤون الأسرة، وتم تخصيص لجنة من لجانها لتتولى شؤون المرأة ولجنة أخرى تعنى بالحماية الأسرية، وهو ما يعد تطوراً هاماً في الإطار المؤسسي لتعزيز وحماية حقوق المرأة والأسرة، حيث تعمل لجنة المرأة على بحث كافة القضايا المتعلقة بالمرأة، وتقتراح الاستراتيجيات والتشريعات التي من شأنها تمكين المرأة في جوانب حياتها كافة، وتعمل لجنة المرأة حالياً بالتنسيق مع الجهات ذوات العلاقة على إعداد خطة عمل وطنية للمرأة ومواءمتها مع أهداف برنامج التحول الوطني ومبادراته والأهداف العالمية للتنمية المستدامة فيما يخص المرأة.

108. صدر الأمر السامي رقم 27808 وتاريخ 16/ 6/ 1438هـ الموافق (15 مارس 2017م) القاضي بدراسة قضايا العنف الأسري، والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة، ومن أبرز ما جاء فيه: مراجعة الأنظمة ذات العلاقة، واقتراح التعديلات المناسبة عليها، وإعداد مدونة إرشادية توعوية بقضايا العنف الأسري عامة، والحضانة وغيرها من القضايا ذات الصلة، وتنظيم عدد من البرامج

للقضاة في جميع مناطق المملكة، بمشاركة الجهات ذات العلاقة. وقد تم اتخاذ العديد من التدابير إنفاذاً لهذا الأمر.

109. صدور نظام الحماية من الإيذاء المعدل في مارس 2022، مما يعد تعزيزاً للإطار القانوني لمكافحة العنف ضد المرأة وغيرها من الفئات المشمولة بالنظام. 110. صدور الأمر السامي رقم 905 وتاريخ 6/1/1439هـ الموافق (26 سبتمبر 2017م) القاضي باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - للذكور والإناث على حدٍ سواء، وقد بدأت المرأة في ممارسة قيادة السيارة إنفاذاً للأمر السامي الكريم بتاريخ 10/10/1439هـ الموافق (24 يونيو 2018م).

111. صدر تنظيم صندوق النفقة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (679) وتاريخ 15/ 11/ 1438هـ الموافق (7/ 8/ 2017م)، ويهدف الصندوق إلى ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير، وذلك وفقاً للأحكام الواردة في التنظيم بحسب المادة (3) من تنظيمه، ويتولى وفقاً للمادة (4) من تنظيمه صرف النفقة لمن صدر له حكم قضائي باستحقاقها، ولم ينفذ في غير حالات الإعسار، وصرف النفقة لمن صدر له أمر قضائي بها ولا تزال مطالبته بها منظورة أمام المحكمة، وصرف نفقة مؤقتة للمستفيد قبل صدور حكم النفقة، على أن يقوم الصندوق باستردادها من المبالغ المستحقة للمستفيد بموجب حكم النفقة، وفي حال الحكم برفض النفقة وجب على المستفيد رد ما صرف له من الصندوق خلال شهرين من تاريخ اكتساب الحكم القطعية.

112. صدور الأمر السامي رقم 33322 وتاريخ 21/ 7/ 1438هـ الموافق (18/ 4/ 2017) الذي أكد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها، أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها.

113. صدر قرار وزير التعليم في 17/10/1438هـ الموافق (11/7/2017م) القاضي بالبدء بتطبيق برنامج التربية البدنية في مدارس البنات اعتباراً من العام الدراسي (1438هـ/1439هـ) الموافق (2017م/2018م)، حيث يأتي هذا القرار تنفيذاً لأحد أهداف رؤية المملكة 2030 "المتضمن زيادة نسبة ممارسي الرياضة في المجتمع.

114. صدور نظام مكافحة جريمة التحرش بالمرسوم الملكي رقم (م/96) وتاريخ 16/ 9/ 1439 الموافق (31 مايو 2018) ويهدف إلى مكافحة جريمة التحرش، والحيلولة

دون وقوعها، وتطبيق العقوبة على مرتكبيها، وحماية المجني عليه، وذلك صيانة لخصوصية الفرد وكرامته وحريته الشخصية التي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة.

115. تعديل النموذج الموحد للائحة تنظيم العمل بموجب قرار وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم 84447 وتاريخ 27/ 4/ 1439هـ الموافق (14 يناير 2018) حيث نصت المادة (34) من النموذج على ضوابط عامة من بينها يمنع أي تمييز في الأجور بين العاملين والعاملات عن العمل للقيمة المتساوية.

116. صدور الأمر السامي الكريم رقم 25803 وتاريخ 29/ 5/ 1439هـ الموافق (15 فبراير 2018) بشأن تقديم المساعدة الحقوقية للنساء والأطفال في حالات الإيذاء، المتضمن توجيه وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحامين للحصول على قائمة دورية بأسماء المحامين المتبرعين وعناوينهم لتقديم المعونة القضائية، والتعاون معهم، عملاً بالفقرة (11) من المادة (الثلاثة عشرة) من تنظيم الهيئة السعودية للمحامين.

117. صدور تعميم رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم 1049/ت وتاريخ 20/ 6/ 1439هـ المتضمن ثبوت حضانة الطفل للأُم دون الحاجة لإقامة دعوى فيما ليس فيه نزاع.

118. إنشاء إدارة تمكين المرأة تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وتهدف الإدارة إلى إيجاد المبادرات والمشايخ التي تدعم تمكين المرأة في سوق العمل السعودي والعمل على تنفيذها بهدف تحقيق هدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بما يحقق العدالة في تكافؤ الفرص في سوق العمل في القطاعين العام والخاص.

119. تعديل نظام السفر وثائق ولائحة التنفيذية، بما يكفل حصول المرأة على جواز السفر، والسفر إلى الخارج على قدم المساواة مع الرجل (بموجب المرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 27/ 11/ 1440هـ الموافق 30 يوليو 2019م).

120. تعديل المادة (30) من نظام الأحوال المدنية وذلك بحذف عبارة «محل إقامة المرأة المتزوجة هو محل إقامة زوجها إذا كانت العشرة مستمرة بينهما...» وتعديل المادة (33) بمنح المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بالتبليغ عن المواليد، وكذلك المادة (47) بجعل مسؤولية التبليغ عن حالة الزواج أو الطلاق أو الرجعة أو

التطبيق أو المخالعة على الزوج أو الزوجة، وجواز التبليغ بذلك من قبل والد الزوج أو والد الزوجة أو أحد أقربائهما، وتعديل المادة (50) بمنح الزوج والزوجة على حدٍ سواء الحق في طلب سجل الأسرة من إدارة الأحوال المدنية، وتعديل المادة (53) بما يتيح للمرأة التبليغ عن وفاة أصولها أو فروعها أو زوجها أو أي من أقربائها بالتساوي مع الرجل، وتعديل المادة (91) ليصبح نصها «يعد رب الأسرة في مجال تطبيق هذا النظام هو الأب أو الأم بالنسبة للأولاد القصر» (بموجب المرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 27/ 11/ 1440هـ الموافق 30 يوليو 2019م).

121. تعديل نظام العمل لضمان المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، وشروط الخدمة، حيث شملت التعديلات، تعديل المادة (3) بما يؤكد على أن العمل حق للمواطنين ولا يجوز التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى في إطار العمل، وتعديل المادة (155) بالنص على حظر فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء حملها أو تمتعها بإجازة الوضع، ويشمل ذلك مدة مرضها الناشئ عن أي منهما (بموجب المرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 27/ 11/ 1440هـ الموافق 30 يوليو 2019م).

122. تعديل نظام التأمينات الاجتماعية، حيث تضمن تعديل المادة (38) من نظام التأمينات الاجتماعية بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة في سن التقاعد بحيث يكون (60) سنة لكلا الجنسين، (بموجب المرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 27/ 11/ 1440هـ الموافق 30 يوليو 2019م).

123. صدور لائحة مرافق الإيواء السياحي، المتضمنة عدم الامتناع من إسكان المرأة (مواطنة أو مقيمة)، مع مراعاة تقديم أصل إثبات الهوية أو الإقامة المعتمدة نظامًا.

124. قيام الاتحاد السعودي للرياضة المجتمعية، بتمكين أفراد المجتمع بما فيهم النساء والفتيات من ممارسة الأنشطة الرياضية.

125. تمكين المرأة من المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية.

126. إطلاق مبادرة «تمكين المرأة» من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتي تهدف إلى زيادة نسبة المشاركة النوعية للمرأة في القطاعين العام والخاص وعلى جميع المستويات الوظيفية من خلال تقلد المرأة المناصب الوظيفية القيادية الهيكلية العليا، والاستثمار في طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين وتقليص الفجوة كما ونوعاً بين



الرجل والمرأة، والتغلب على العقبات التي تقف حائلًا أمام ذلك للنهوض بالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

127. إطلاق برنامج «قرّة» لدعم خدمة ضيافة الأطفال للمرأة العاملة، وبرنامج «وصول» لدعم نقل المرأة العاملة، وبرنامج «دعم العمل الحر» الذي يوسع دائرة الفرص لزيادة دخل المرأة حسب مهاراتها، وبرنامجي «العمل الجزئي» و «العمل عن بعد» اللذين يمكنان المرأة من تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، وكذلك تمكين المرأة في المناطق الريفية والبعيدة من الانخراط في سوق العمل.

128. المساواة التامة بين الرجال والنساء في الحصول على إعانة البحث عن العمل، حيث تحصل المرأة على نفس مقدار الإعانة التي يحصل عليها الرجل، وكذلك فيما يتعلق بدعم التدريب والتوظيف الذي يقدمه صندوق تنمية الموارد البشرية لمن يتم توظيفهم من النساء والرجال في القطاع الخاص سواء من حيث مقدار دعم تكاليف التدريب أو الأجر أو مدة الدعم.

129. إطلاق مبادرة تدريب القيادات النسائية بالتعاون مع «جامعة انسياد العالمية» وقد تم تدريب (958) سيدة في الوقت الراهن، كما تم إطلاق «البرنامج الوطني لإعداد وتطوير القيادات الإدارية» ضمن مبادرات معهد الإدارة العامة والذي يهدف إلى تمكين القيادات النسائية في الخدمة المدنية من خلال بناء إمكانياتها وقدراتها القيادية وزيادة مشاركتها في مواقع اتخاذ القرار.

130. تم إطلاق «المنصة الوطنية للقيادات النسائية السعودية» وهي منصة وطنية تفاعلية تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وتحتوي المنصة على قاعدة بيانات القيادات الوطنية النسائية وذلك لتسهيل الوصول السريع للقيادات سواء من القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

131. ارتفعت حصة المرأة في سوق العمل من 21.2 % في عام 2017م إلى 34.70 % في عام 2022م وزاد معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة من 17% في عام 2017م إلى 37 % في عام 2022م، وارتفعت نسبة تمثيل المرأة في المناصب الإدارية (العليا والمتوسطة) من 28,6 في عام 2017م إلى 39% في عام 2021م، وقد بلغت نسبة السعوديات في الخدمة المدنية 42 % بنهاية الربع الثالث في 2022م.

132. تعيين (30) سيدة في مجلس الشورى بما نسبته (20%) من إجمالي عدد أعضاء المجلس.
133. تعيين (13) سيدة في مجلس هيئة حقوق الإنسان بما نسبته 50% من عضوية المجلس في عام 2020م.
134. أطلقت وزارة العدل مبادرة تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة «شمل»، بعد تهيئتها 19 مركزاً متخصصاً في جميع مناطق المملكة، ضمن مبادراتها في برنامج التحول الوطني 2020 المحقق لرؤية المملكة 2030، وتهدف المبادرة إلى تعزيز حقوق الطفل وحفظ خصوصية الأسرة، وتعمل على التيسير على المستفيدين في تنفيذ الأحكام بالتعاون مع القطاع غير الربحي، كما تولد فرص عمل في مجال الخدمة المجتمعية.
135. صدرت تعليمات النائب العام المتضمنة معاملة المحاميات كالمحامين وتمكينهن من الاطلاع على أوراق موكلهن، وأن يحضرن التحقيق معهم وفق المادة (70) من نظام الإجراءات الجزائية.
136. فتح المجال للنساء لشغل الوظائف القضائية والأمنية والعسكرية، ومن ذلك إعلان النيابة العامة عن وظائف للنساء للعمل كعضوات في النيابة العامة على قدم المساواة مع أعضاء النيابة العامة الرجال، وبشروط متساوية لكل من الجنسين المتقدمين للعمل، وقد بلغ عدد أعضاء النيابة العامة من الجانب النسائي (200) عضواً، ومن المنسوبات الإداريات (282) موظفة ويبلغ عدد المتدربات (238) متدربة، وفي مجال العمل بالقطاع الأمني فقد بلغ مجموع عدد العاملات في الجهات الأمنية والعسكرية (2%) من إجمالي الموظفات في القطاع الحكومي، حيث بلغ مجموع العاملات في القطاعات الأمنية والعسكرية (8377) سيدة، والعاملات في وزارة الداخلية والإمارات التابعة لها (9976) سيدة.

## الثالث عشر: حقوق الطفل

تحققت العديد من الإصلاحات في مجال حقوق الطفل، ومما يجدر ذكره في هذا السياق، أن تلك الإصلاحات جاءت منسجمة إلى حد كبير مع التزامات المملكة بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي تعد طرفاً فيها، وفيما يلي استعراض لتلك الإصلاحات:

137. إنشاء مجلس شؤون الأسرة، حيث تضمنت المادة (6) من تنظيمه أن يشكل ما يلزم من لجان فنية على أن يكون من بينها لجنة الطفولة، ولجنة كبار السن، ولجنة المرأة.

138. صدور نظام الأحداث بموجب المرسوم الملكي رقم (م/113) وتاريخ 18/ 11/ 1439هـ الموافق (31 يوليو 2018)، الذي تضمن الأحكام والإجراءات اللازمة للتعامل مع الأحداث الجانحين وقضاياهم بما في ذلك إجراءات الإيقاف والقبض والتحقيق والمحاكمة بما يتلاءم مع أعمارهم ويحقق المصلحة في تقويم سلوكياتهم، وقد تضمن النظام في مادته (15) أن الحدث إذا ارتكب جريمة يعاقب عليها بالقتل، فيكتفى بإيداعه في دار مخصصة للأحداث لمدة لا تتجاوز (10) سنوات.

139. إطلاق مبادرة الطفولة المبكرة «المكاسب السريعة»، التي تستفيد من الموارد المادية، والبشرية، والمالية في تحقيق رفع نسبة الالتحاق بالصفوف الأولية من خلال إسناد تدريس البنين والبنات لمعلمات مع بداية العام الدراسي 1441 هـ

140. صدور الأمر الملكي رقم 46274 وتاريخ 29/ 7/ 1441هـ الموافق (24 مارس 2020) القاضي بإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين صدرت عليهم أحكام نهائية بالإعدام قبل صدور نظام الأحداث على جرائم ارتكبوها وهم دون سن (الثامنة عشرة)، وتطبيق نظام الأحداث عليهم

141. إطلاق مبادرة الأمير محمد بن سلمان في 2020م لحماية الأطفال في العالم السيبراني، بهدف توفير بيئة رقمية آمنة للأطفال.

142. تم اتخاذ عدد من التدابير الإضافية اللازمة في ضل جائحة كوفيد- 19 للتأكد من وصول جميع الأسر والأطفال إلى البيئة الرقمية ومن أبرز تلك التدابير:

- تقديم (40,000) شريحة إنترنت مجاناً بالتعاون مع مبادرة العطاء الرقمي، لتمكين الفئات الأكثر احتياجاً من الدخول للإنترنت والمنصات التعليمية بقيمة 5 مليون ريال.
- إتاحة الدخول المجاني للمنصات التعليمية للطلاب عبر المواقع الإلكترونية.
- المبادرة بتوفير خصومات على خدمات الإنترنت والاتصالات من خلال شركات مقدمي الخدمة.
- نظراً لحاجة بعض الأسر إلى المساعدة التقنية، فقد تمت طباعة أدلة إرشادية لطرق استخدام المنصات التقنية الرقمية التعليمية، وذلك بالتعاون مع الجهود التعليمية لوزارة التعليم.

143. إطلاق مبادرة تطوير رياض الأطفال، والتوسع بخدماتها لتشمل جميع مناطق المملكة، لتحقيق الهدف الاستراتيجي «ضمان التعليم الجيد المنصف، والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع» من خلال المؤشر «نسب القيد الإجمالية في رياض الأطفال» التي من أهم أهدافها رفع نسبة التحاق الأطفال في رياض الأطفال من 17 % إلى 95% في عام 2030.

144. قيام جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن بإطلاق برامج توعوية ووقائية موجهة للطفل، وذلك بالشراكة مع الجهات ذات الاختصاص في الجامعة، مثل: كلية التربية (قسم الطفولة المبكرة)، والكليات الإنسانية والصحية، وكرسي أدب الطفل، ومركز أبحاث العلوم الصحية، ومستشفى الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعي.

145. التعاون بين وزارة الصحة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بشأن التحصينات الوقائية للأطفال والبالغين والبرامج الوقائية ورصد الحالات المرضية المؤكدة عن طريق برنامج حصن واتخاذ ما يلزم حيالها، وسيتم تفعيل وإطلاق برامج توعوية بصحة الطفل في المركز الطبي وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة.

146. أطلقت هيئة الإعلام المرئي والمسموع التصنيف العمري للألعاب الإلكترونية، وهو نظام تصنيف وتقييم؛ لتحديد مدى ملاءمة المحتوى للفئات العمرية المختلفة.

147. صدور السياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال في المملكة بموجب قرار مجلس الوزراء برقم 493 وتاريخ 24/8/1442هـ الموافق (6 ابريل 2021م)، والتي تهدف لتوفير بيئة آمنة تدعم الطفولة للوصول إلى مجتمع يتمتع فيه الأطفال بجميع حقوقهم التي كفلتها لهم الشريعة الإسلامية والمنظومة التشريعية في المملكة.

## الرابع عشر: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الأشخاص ذوو الإعاقة من الفئات التي حظيت باهتمام خاص من المملكة، وقد تجلّى ذلك الاهتمام باهتمام رؤية المملكة 2030 التزامات ومستهدفات ومبادرات تتضافر لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع، ومن أبرز الإصلاحات المتحققة في هذا الجانب ما يلي:

148. تبني وزارة التعليم لمفهوم التعليم الشامل الذي بدأ تطبيقه مع بداية العام الدراسي 1436هـ / 1437هـ الموافق (2015 / 2016م) في مدارس التعليم العام والذي يخدم الطلبة من ذوي الإعاقة في إطار تفعيل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. 149. إنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (266) وتاريخ 27/5/1439هـ الموافق (13 فبراير 2018م)، بهدف رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حصولهم على حقوقهم المتصلة بالإعاقة، وتعزيز الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية لهم، بما يساعد على حصولهم على الرعاية والتأهيل اللازمين، ورفع مستوى الوقاية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وتحديد أدوار الأجهزة فيما يتعلق برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وصدور التوجيه الكريم باعتماد مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المخاطبات الرسمية، والتصريحات الإعلامية.

150. انضمام المملكة إلى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (2013م)، بموجب المرسوم الملكي م/109 وتاريخ 5/11/1439هـ الموافق (18 يوليو 2018م).

151. إطلاق مبادرة تطوير التربية الخاصة من خلال (بناء وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتعليم ذوي الإعاقة) بوزارة التعليم بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، وهيئة تقويم التعليم، والجمعيات الخيرية، ومركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة.

152. إطلاق برنامج «يسير» وهو برنامج تعليمي لذوي الذكاء الحدي بدأ العمل به مع بداية العام الدراسي 1437هـ / 1438هـ الموافق (2017م / 2018م).

153. قيام وزارة التعليم بطرح مبادرة تعنى بتقديم الخدمات التعليمية للطلاب المقيمين في مراكز الأورام والمستشفيات، وذلك بافتتاح (5) فصول دراسية وبرنامج التدخل المبكر (20) روضة من رياض الأطفال الحكومية في (5) إدارات تعليمية.

154. أسهمت مبادرات برنامج التحول الوطني لتمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل في رفع نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل من 7.70% في عام 2017، إلى 12% بنهاية عام 2020م.

155. تشكيل لجنة في وزارة الداخلية بتاريخ 3/4/1442هـ، لدراسة استبانة تتضمن الشروط والمواصفات الواجب توفرها في مباني الوزارة والقطاعات التابعة لها والخدمات التي تقدم، والتي تكفل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة ويُسر، وتقوم الجهة المختصة بالوزارة بإعادة تقييم جميع المباني، والعمل على تهيئتها لتكون بيئة مناسبة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة.
156. تشكيل لجنة عضوية وزارات: (التعليم، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والصحة، والإعلام) وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تفعيل برامج توعية للأسرة بأهمية علاج وتعليم أبنائها من ذوي الإعاقة ودعم حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم من تلك الجهات وكذلك إطلاق دليل المبسط لمعايير الوصول الشامل والتعميم عليه لمراعاة تلك المعايير من كافة الجهات الحكومية.
157. تعمل هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع وزارات (الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والصحة) لاعتماد السجل الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة ليكون قاعدة كاملة لكافة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة.

## الخامس عشر: حقوق كبار السن

تعتبر المملكة من الدول السبّاقة في اتخاذ كل ما من شأنه تعزيز وحماية كبار السن، انطلاقاً من قيمها التي أوجبت صون حقوق هذه الفئة ورعايتها، وقد طالبت المملكة المجتمع الدولي باعتماد اتفاقية تُعنى بحقوق كبار السن على غرار الاتفاقيات التي تُعنى بحقوق فئات محددة، وفيما يلي أبرز الإصلاحات المتخذة في هذا المجال:

158. صدور القرار الوزاري رقم 167493 بتاريخ 18/ 11/ 1441هـ، المتضمن الموافقة على الضوابط التنظيمية لمراكز كبار السن الأهلية وترخيصها من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والإشراف عليها وتوفير نماذج العمل الفني لها وتطويرها، وجاري العمل على المشروع الوطني للأندية الاجتماعية الذي يهدف إلى تحقيق الرفاهية لكبار السن من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والرياضية والثقافية المناسبة، وتعنى لجنة كبار السن في مجلس شؤون الأسرة بمراجعة اللوائح الأنظمة والتشريعات للخدمات المقدمة لكبار السن.

159. في عام 2020م خصصت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي مسارين لكبار السن وذوي الإعاقة في الحرم المكي الشريف.

160. أطلقت وزارة الصحة خدمة (أولوية)؛ حيث يتم خلالها إتاحة إمكانية التطعيم السريع بلقاح فيروس (كورونا) المستجد لمن تزيد أعمارهم على 75 سنة وذلك لجميع المواطنين والمقيمين، دون تسجيل أو تحديد موعد، بشكل مباشر 1442هـ.

161. تدشين خدمات نقل المعتمرين والمصلين من كبار السن بالمسجد الحرام في 4 فبراير 2021م.

162. أعلنت وزارة العدل في 3 يناير 2021م عن توسع كتابات العدل المتنقلة، في خدمة شريحة كبار السن، لتشمل من هم في عمر الـ 65 عامًا وأعلى، بدلاً من الـ 70، بهدف خدمة أكبر شريحة ممكنة من المجتمع وتوفير الوقت والجهد عليهم في 3 يناير 2021م.

163. صدر نظام حقوق كبير السن ورعايته بالمرسوم الملكي رقم (م/47) وتاريخ 3/6/1443هـ، وتضمن في المادة (2) منه أن تقوم وزارة الموارد البشرية بالتنسيق مع الجهات ذوات العلاقة بتمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم، والتوعية والتثقيف بحقوقهم، ودعم الأنشطة التطوعية في خدمتهم، وتأهيل المرافق العامة والتجارية، والسكنية، لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن.

## السادس عشر: الإغاثة والأعمال الإنسانية

المملكة من الدول الرائدة عالمياً في مجال الإغاثة والأعمال الإنسانية، حيث لم تتوان عن تقديم العون والمساعدة والإغاثة للدول والمجتمعات المأزومة، وفيما يلي استعراض لأبرز جهود المملكة في هذا الجانب:

164. إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتاريخ 24/7/1436هـ الموافق (13 مايو 2015م)، وهو مركز مخصص للأعمال الإغاثية والإنسانية الدولية، يعمل عبر مجموعة من البرامج المصممة وفق أحدث النماذج العالمية، لكي يكون امتداداً للدور الحيوي لبرامج الإغاثة والمعونات التي تقدمها المملكة للمجتمعات التي تتعرض لأزمات إنسانية، لمساعدتها ورفع معاناتها، ولتعيش حياة كريمة،

ويهدف إلى توحيد العمل الإغاثي للمملكة في الخارج، والتنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة بالأعمال الإغاثية (الحكومية وغير الحكومية).

165. صدور التوجيه الكريم بإنشاء البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في مايو 2018م، كمبادرة استراتيجية تهدف إلى مساعدة الحكومة اليمنية، وتقديم خطة شاملة ومنظمة للتنمية في اليمن أثناء وبعد النزاع. وقد نفذ البرنامج (91) برنامجاً في مختلف محافظات اليمن شملت قطاعات الأمن، والنقل والصحة، والتعليم، والمياه، والمشتقات النفطية، والطاقة، قطاعات الزراعة والثروة السمكية.

166. قدمت المملكة ممثلة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مساعدات صحية لليمن، تشمل أدوية ومستلزمات طبية وقائية وعلاجية بقيمة 59,496,540 دولار، لمواجهة وباء كورونا المستجد. كما قامت المملكة بتقديم مساعدات للصين تتمثل في تأمين أجهزة ومستلزمات طبية عن طريق عدد من الشركات العالمية لمكافحة فيروس كورونا - كوفيد 19.

167. بلغ عدد مشاريع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية (المنجزة وقيد التنفيذ) حتى 28 فبراير 2022م (1919) مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها (5,646,961,563 ريال سعودي).

## السابع عشر: التعاون والتضامن الإقليمي

المملكة عضو مؤسس للأمم المتحدة، وعضو في كثير من المنظمات الإقليمية والدولية، ولم تدخر جهداً في إبداء التعاون مع الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والتضامن مع الشركاء الدوليين لمكافحة التحديات العالمية، وفيما يلي أبرز جهود المملكة في هذا المجال:

168. صدور المرسوم الملكي رقم (م/31) وتاريخ 27/ 5/ 1434هـ القاضي بالموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة ممثلة في هيئة حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان لتعزيز النشاطات والبرامج وتدريب القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

169. صدور المرسوم الملكي رقم (م/109) وتاريخ 24/ 10/ 1438هـ الموافق (18 يوليو 2017م)، القاضي بالموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان، وبين المنظمة الدولية للهجرة؛ وتهدف هذه المذكرة



إلى تعزيز التعاون في المسائل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص والوقاية منه، ومساعدة الضحايا ورعايتهم وحمايتهم وإيوائهم، وتطوير الأنشطة والبرامج، وتنمية القدرات الوطنية.

170. زار المملكة في عام 2017 كل من المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب في إطار تعاون المملكة مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

171. صدور المرسوم الملكي رقم م/91 وتاريخ 12/ 8/ 1440هـ الموافق (17 أبريل 2019م) القاضي بالموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة العربية السعودية بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ومكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص في وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

172. عقد أكثر من (85) برنامجاً ونشاطاً لرفع القدرات الوطنية في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين المملكة العربية السعودية ممثلة بهيئة حقوق الإنسان، وبين المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

173. قدمت المملكة جميع تقاريرها الخاصة باتفاقيات حقوق الإنسان، وأصبحت واحدة من (36) دولة ملتزمة بتقديم تقاريرها التعاهدية من بين الدول الأطراف في المعاهدات والبالغ عددها (197) دولة.

174. دعت المملكة في ضوء رئاستها لمجموعة العشرين (G20) لعقد اجتماع قمة استثنائي - افتراضي - بهدف بحث سبل توحيد الجهود لمواجهة انتشار وباء كورونا. وقد عقد الاجتماع يوم الخميس 26 مارس 2020، وصدر عنه بيان ختامي تضمن تعهدات والتزامات قادة تلك الدول؛ لمكافحة هذا الوباء والحد من انتشاره.

175. قدمت المملكة دعماً مالياً لمنظمة الصحة العالمية قدره 113 مليون دولار أمريكي، استجابة للنداء العاجل الذي أطلقتته المنظمة لجميع الدول بغية تكثيف الجهود من أجل اتخاذ إجراءات عالمية لمحاربة انتشار فيروس كورونا.

176. أعلنت المملكة في إطار رئاستها لمجموعة العشرين (G20) تعهداتها بتقديم (500) مليون دولار أمريكي للمنظمات الدولية لدعم الجهود العالمية في مكافحة هذا الوباء، داعية الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص إلى المساهمة في هذه الجهود الدولية لسد الفجوة التمويلية اللازمة لمكافحة وباء كورونا (COVID19)، والتي تقدر بأكثر من 8 مليارات دولار أمريكي وفقاً لمجلس رصد الاستعداد العالمي (Global Preparedness Monitoring Board).

شكراً لكم